النظم السياسية و القانون الدستوري

دراسة مُقارنة للنظام الدستوري
في دولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور

غازي كرم

أستاذ القانون العام المشارك
كلية القانون
جامعة عجمان للعلوم والتكنلوجيا

إثراء للنشر و التوزيع
ITHRAA Publishing and Distribution
الأردن

UNIVE
ق
2239

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الجزء الأول **النظم السياسية**	15
مقدمة	17
مقدمة في التعريف بالنظم السياسية	19
الباب الأول **النظرية العامة للدولة**	21
الفصل الأول **الدولـة**	23
المبحث الأول: مفهوم الدولة	23
المبحث الثاني: عناصر الدولة	25
المطلب الأول: الشعب والسكان	25
المطلب الثاني: الإقليـم	27
المطلب الثالث: السلطة السياسية	29
المبحث الثالث: خصائص الدولة	30
المطلب الأول: الشخصية المعنوية أو القانونية	30
المطلب الثاني: السيادة	32
المبحث الرابع: أصل نشأة الدولة نظريات نشوء الدولة "أو مشروعية السلطة في الدولة"	34
المطلب الأول: النظريات الثيوقراطية "الدينية"	35
الفرع الأول: نظرية الطبيعة الإلهية للحكام	36
الفرع الثاني: نظرية الحق الإلهي المباشر	36
الفرع الثالث: نظرية الحق الإلهي غير المباشر	37
المطلب الثاني: النظريات الديمقراطية	38
أولاً: نظرية سيادة الأمة	38
ثانياً: نظرية سيادة الشعب	40
الفرع الأول: النظريات العقدية	44

أولاً: نظرية توماس هويز – 1588 – 1679 45
ثانياً: نظرية جون لوك – 1632 – 1704 46
ثالثاً: نظرية جان جاك روسو –1712 – 1778 47
الفرع الثاني: النظريات غير العقدية 49
أولاً: نظرية العنف والقوة 50
ثانياً: نظرية السلطة الأبوية (التطور العائلي) 50
ثالثاً: النظرية الاشتراكية (الماركسية) 52
رابعاً: نظرية التطور التأريخي 54
المبحث الخامس: وظائف الدولة 55
المطلب الأول: المذهب الفردي (مذهب عدم التدخل) 56
المطلب الثاني: المذهب الاشتراكي (مذهب التدخل) 58
المطلب الثالث: المذهب الاجتماعي 60
المبحث السادس: أنواع الدول 61
المطلب الأول: الدولة البسيطة (الموحدة) 62
المطلب الثاني: الدولة المركبة 63
الفرع الأول: الاتحاد الشخصي 64
الفرع الثاني: الاتحاد الحقيقي أو الفعلي 66
الفرع الثالث: الاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي (الكونفيدرالية) 67
الفرع الرابع : الاتحاد المركزي (الفيدرالي) 72
أولاً: كيفية نشوء الاتحاد المركزي (الفيدرالي) 73
ثانياً: كيفية توزيع الاختصاص بين الاتحاد والدويلات الأعضاء 74
ثالثاً: تنظيم السلطات العامة في الاتحاد الفيدرالي 75
1. السلطة التشريعية 76
2. السلطة التنفيذية 77
أ. طريقة الإدارة المباشرة 77
ب. طريقة الإدارة غير المباشرة 77
ج. طريقة الإدارة المختلطة 78
3. السلطة القضائية 78
رابعاً: تقييم الاتحاد المركزي 79
خامساً: نهاية الاتحاد الفيدرالي 80

المطلب الثالث: الدول ذات السيادة الكاملة، والدول الناقصة السيادة 81
أولاً: الدولة الكاملة السيادة 81
ثانياً: الدولة ناقصة السيادة 82
1. الدولة المحمية 83
2. الدولة التابعة 84
3. الدولة الخاضعة للانتداب 85
4. الدولة المشمولة بالوصاية 86
5. الدولة الموضوعة في حالة حياد دائم 87
6. الأقاليم الخاضعة للاستعمار 87

الباب الثاني
النظرية العامة للحكومة 89

مفهوم الحكومة 91

الفصل الأول
أشكال الحكومات 93

المبحث الأول: الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية 94
المبحث الثاني: الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة 95
المبحث الثالث: الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية 96
المبحث الرابع: تقسيم الحكومات من حيث مصدر السلطة في الدولة.... 96
المطلب الأول: الحكومة الفردية وحكومة الشعب 96
أولاً: الحكومة الفردية (المونوقراطية) 96
أ. الملكية المطلقة 96
ب. الحكم الدكتاتوري 97
ثانياً: حكومة الأقلية (الأوليجارشية) 100
ثالثاً: الحكومة الديمقراطية (الشعبية) 101
1. الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية 103
2. مبررات الديمقراطية 107
المطلب الثاني: صور الحكم الديمقراطي 109

الفرع الأول: صور الحكم الديمقراطي من حيث الرئيس الأعلى للدولة 110
أولاً: الملكية الدستورية 110
ثانياً: الحكم الجمهوري 110
طرق اختيار رئيس الجمهورية 111
1. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب 111
2. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان 112
3. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل هيئة خاصة 112
4. طرق أخرى لاختيار رئيس الجمهورية 113
الفرع الثاني: صور الحكم الديمقراطي من حيث كيفية اشتراك الشعب في السلطة 113
البند الأول: الديمقراطية المباشرة 114
تقدير الديمقراطية المباشرة 115
البند الثاني: الديمقراطية غير المباشرة، أو الديمقراطية النيابية 116
الفقرة الأولى: الأساس الديمقراطي للنظام النيابي 117
أولاً: نظرية النيابة 118
ثانياً: نظرية العضو 119
ثالثاً: التكييف الصحيح للأساس الديمقراطي للنظام النيابي 120
الفقرة الثانية: أركان النظام النيابي 121
أولاً: وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية 121
ثانياً: توقيت مدة العضوية في الهيئة البرلمانية 122
ثالثاً: تمثيل النائب المنتخب للأمة بأسرها. 122
رابعاً: استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين 123
الفقرة الثالثة: التكييف القانوني للعلاقة بين الناخبين والنواب 124

المطلب الثالث: الدول ذات السيادة الكاملة، والدول الناقصة السيادة 81
أولاً: الدولة الكاملة السيادة 81
ثانياً: الدولة ناقصة السيادة 82
1. الدولة المحمية 83
2. الدولة التابعة 84
3. الدولة الخاضعة للانتداب 85
4. الدولة المشمولة بالوصاية 86
5. الدولة الموضوعة في حالة حياد دائم 87
6. الأقاليم الخاضعة للاستعمار 87

الباب الثاني
النظرية العامة للحكومة 89

مفهوم الحكومة 91

الفصل الأول
أشكال الحكومات 93

المبحث الأول: الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية 94
المبحث الثاني: الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة 95
المبحث الثالث: الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية 96
المبحث الرابع: تقسيم الحكومات من حيث مصدر السلطة في الدولة.... 96
المطلب الأول: الحكومة الفردية وحكومة الأقلية وحكومة الشعب 96
أولاً: الحكومة الفردية (المونوقراطية) 96
أ. الملكية المطلقة 96
ب. الحكم الدكتاتوري 97
ثانياً: حكومة الأقلية (الأوليجارشية) 100
ثالثاً: الحكومة الديمقراطية (الشعبية) 101
1. الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية 103
2. مبررات الديمقراطية 107
المطلب الثاني: صور الحكم الديمقراطي 109

الفرع الأول: صور الحكم الديمقراطي من حيث الرئيس الأعلى للدولة 110
أولاً: الملكية الدستورية 110
ثانياً: الحكم الجمهوري 110
طرق اختيار رئيس الجمهورية 111
1. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب 111
2. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان 112
3. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل هيئة خاصة 112
4. طرق أخرى لاختيار رئيس الجمهورية 113
الفرع الثاني: صور الحكم الديمقراطي من حيث كيفية اشتراك الشعب في السلطة 113
البند الأول: الديمقراطية المباشرة 114
تقدير الديمقراطية المباشرة 115
البند الثاني: الديمقراطية غير المباشرة، أو الديمقراطية النيابية 116
الفقرة الأولى: الأساس الديمقراطي للنظام النيابي 117
أولاً: نظرية النيابة 118
ثانياً: نظرية العضو 119
ثالثاً: التكييف الصحيح للأساس الديمقراطي للنظام النيابي 120
الفقرة الثانية: أركان النظام النيابي 121
أولاً: وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية 121
ثانياً: توقيت مدة العضوية في الهيئة البرلمانية 122
ثالثاً: تمثيل النائب المنتخب للأمة بأسرها. 122
رابعاً: استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين 123
الفقرة الثالثة: التكييف القانوني للعلاقة بين الناخبين والنواب 124

الفرع الأول: صور الحكم الديمقراطي من حيث الرئيس الأعلى للدولة 110
أولاً: الملكية الدستورية 110
ثانياً: الحكم الجمهوري 110
طرق اختيار رئيس الجمهورية 111
1. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب 111
2. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان 112
3. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل هيئة خاصة 112
4. طرق أخرى لاختيار رئيس الجمهورية 113
الفرع الثاني: صور الحكم الديمقراطي من حيث كيفية اشتراك الشعب في السلطة 113
البند الأول: الديمقراطية المباشرة 114
تقدير الديمقراطية المباشرة 115
البند الثاني: الديمقراطية غير المباشرة، أو الديمقراطية النيابية 116
الفقرة الأولى: الأساس الديمقراطي للنظام النيابي 117
أولاً: نظرية النيابة 118
ثانياً: نظرية العضو 119
ثالثاً: التكييف الصحيح للأساس الديمقراطي للنظام النيابي 120
الفقرة الثانية: أركان النظام النيابي 121
أولاً: وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية 121
ثانياً: توقيت مدة العضوية في الهيئة البرلمانية 122
ثالثاً:تمثيل النائب المنتخب للأمة بأسرها. 122
رابعاً: استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين 123
الفقرة الثالثة: التكييف القانوني للعلاقة بين الناخبين والنواب 124

أولاً: نظرية الوكالة الإلزامية 124
ثانياً: نظرية الوكالة العامة للبرلمان 124
ثالثاً: نظرية الانتخاب مجرد اختيار 125
الفقرة الرابعة: أنواع الحكومات النيابية، أو
صور النظام النيابي 126
أولاً: حكومة الجمعية 127
ثانياً: الحكومة الرئاسية 129
ثالثاً: الحكومة النيابية
(النظام البرلماني) 132
البند الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة 136
الفقرة الأولى:مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة. 137
أولاً: الاستفتاء الشعبي 137
ثانياً: الاعتراض الشعبي 138
ثالثاً: الاقتراع الشعبي 139
رابعاً: إقالة الناخبين لنائبهم 140
خامساً: الحل الشعبي 141
سادساً: عزل رئيس الجمهورية 141
الفقرة الثانية: تقدير الديمقراطية شبه المباشرة.. 142

الفصل الثاني 145

وسائل إسناد السلطة في النظام النيابي

المبحث الأول: الوسائل الديمقراطية لإسناد السلطة 146
المطلب الأول: الانتخاب 146
الفرع الأول: التكييف القانوني للانتخاب 146
أولاً: الانتخاب وظيفة 147
ثانياً: الانتخاب حق شخصي 148
ثالثاً: الانتخاب حق ووظيفة 148
رابعاً: الانتخاب سلطة قانونية 149
الفرع الثاني: تكوين هيئة الناخبين 149
أولاً: الانتخاب المقيد 150
ثانياً: الاقتراع العام 152

ثالثاً: الإجراءات التمهيدية للانتخابات 158
الفرع الثالث: نظم الانتخاب 160
البند الأول: الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر 161
أولاً: مبررات الانتخاب غير المباشر 163
ثانياً: مبررات الانتخاب المباشر 164
البند الثاني: الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة 165
البند الثالث: نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي 169
أولاً: الانتخاب بالأغلبية 169
أ. الأغلبية المطلقة 170
ب. الأغلبية البسيطة أو النسبية 170
ثانياً: نظام التمثيل النسبي 171
1. التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة 171
2. التمثيل النسبي مع التفضيل 172
3. التمثيل النسبي مع المزج بين القوائم 172
أ. التمثيل النسبي على مستوى الدولة 172
ب. التمثيل النسبي على مستوى المناطق
الانتخابية 174
أولاً: طريقة الباقي الأكبر 175
ثانياً: طريقة المعدل الأقوى 175
تقدير نظام الانتخابات بالأغلبية ونظام التمثيل
النسبي 177
البند الرابع: نظام تمثيل المصالح والمهن 178
البند الخامس: وسائل تزوير الانتخابات والتأثير عليها..... 180
1. خرق مبدأ المساواة في التصويت 180
2. تمزيق المناطق الانتخابية 181
3. خرق مبدأ سرية التصويت 182
4. وسائل الضغط والإكراه 182
المطلب الثاني: تنظيم الهيئات النيابية 183
الفرع الأول: نظام ازدواج المجلس النيابي (نظام المجلسين) 183
الفرع الثاني: نظام المجلس النيابي الواحد أو الفردي 187

المبحث الثاني: الوسائل غير الديمقراطية لإسناد السلطة 190
المطلب الأول: الوراثة 190
المطلب الثاني: الاختيار الذاتي 192
المطلب الثالث: الاستيلاء بالقوة 193

الجزء الثاني
القانون الدستوري 197

الباب الأول
المقدمة: المبادئ الدستورية العامة 199

المقدمة 201

الفصل الأول
تعريف القانون الدستوري 203

المبحث الأول: المعيار اللغوي للقانون الدستوري 204
المبحث الثاني: المعيار التأريخي للقانون الدستوري 204
المبحث الثالث: المعيار التشكيلي للقانون الدستوري 206
المبحث الرابع: المعيار الموضوعي للقانون الدستوري 208

الفصل الثاني
صلة القانون الدستوري ببقية فروع القانون العام 211

المبحث الأول: القانون الدستوري والقانون الدولي العام 211
المبحث الثاني: القانون الدستوري والقانون الإداري 212
المبحث الثالث: القانون الدستوري والقانون المالي 213
المبحث الرابع: القانون الدستوري والقانون الجنائي 213

الفصل الثالث
مصادر القانون الدستوري 215

المبحث الأول: المصادر الرسمية 216
المطلب الأول: الدين "الشريعة الإسلامية" 216
المطلب الثاني: التشريع "النصوص المدونة" 220
المطلب الثالث: العُرف الدستوري 223
المبحث الثاني: المصادر غير الرسمية "التفسيرية" 230
المطلب الأول: الفِقه 230

المطلب الثاني: القضـاء 231

الفصل الرابع 233

أساليب نشأة الدساتير

المبحث الأول: الأساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير 234

المطلب الأول: أسلوب المنحة 235

المطلب الثاني: أسلوب العقد 236

المطلب الثالث: أسلوب الفرض 237

المبحث الثاني: الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير 238

المطلب الأول: الجمعية التأسيسية 238

المطلب الثاني: الاستفتاء الشعبي "الدستوري " 240

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لأسلوب الاستفتاء الشعبي "الدستوري".. 241

الفصل الخامس 245

أنواع الدساتير

المبحث الأول: من حيث الشكل (أو مصدر نشأة القاعدة الدستورية).... 246

المطلب الأول: الدساتير العُرفية (الغير مدونة) 246

المطلب الثاني: الدساتير المدونة 246

المبحث الثاني: الدساتير من حيث إجراءات تعديلها 248

المطلب الأول: الدساتير المرنة 249

المطلب الثاني: الدساتير الجامدة 250

الفرع الأول: دساتير جامدة تمنع التعديل 252

أولاً: المنع أو الحظر الزمني 252

ثانياً: المنع أو الحظر الموضوعي 252

ثالثاً: القيمة القانونية لحظر تعديل الدستور 253

الفرع الثاني: دساتير جامدة تجيز التعديل 254

أولاً: مرحلة اقتراع التعديل 254

ثانياً: تقرير مبدأ التعديل 256

ثالثاً: إعداد مشروع التعديل 257

رابعاً: إقرار التعديل نهائياً 258

الفصل السادس

تعطيل ونهاية الدستور 261

المبحث الأول: تعطيل الدستور 261

المبحث الثاني: نهاية الدستور 262

أولاً: الطرق العادية "الرسمية "لنهاية الدستور 263

ثانياً: طرق الثورية "غير العادية "لنهاية الدستور 263

المبحث الثالث: أثر سقوط الدستور 265

الفصل السابع

مبدأ سمو الدستور والرقابة على دستورية القوانين 267

المبحث الأول: مبدأ سمو الدستور 267

أولاً: السمو الموضوعي 269

ثانياً: السمو الشكلي 270

المبحث الثاني: الرقابة على دستورية القوانين 271

المطلب الأول: الرقابة السياسية على دستورية القوانين 273

أولاً: الرقابة السياسية في فرنسا 273

ثانياً: تقدير الرقابة السياسية على دستورية القوانين 274

المطلب الثاني: الرقابة القضائية على دستورية القوانين 275

الفرع الأول: طرق الرقابة القضائية على دستورية القانون 276

أولاً: رقابة الإلغاء "الدعوى الأصلية " 276

أ. رقابة الإلغاء السابقة على صدور القانون 279

ب. رقابة الإلغاء اللاحقة على صدور القانون 279

ثانياً: رقابة الامتناع 280

أ. الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية 281

ب. الرقابة عن طريق الأمر القضائي 283

ج. الرقابة عن طريق الحكم التقريري 284

الفرع الثاني: مقارنة بين الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية (رقابة الامتناع) وبين الدعوة الأصلية (رقابة الإلغاء) 285

الفرع الثالث: تقدير الرقابة على دستورية القوانين..... 286

الفرع الرابع: مزايا الرقابة القضائية على دستورية القوانين 287

الجزء الثالث
النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة 289

الباب الأول
خصائص النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة 291

الفصل الأول
نشوء وتطور النظام الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة 293

الفصل الثاني
الخصائص العامة لدستور دولة الإمارات العربية المتحدة 299

المبحث الأول: أسلوب نشأة الدستور 399

المبحث الثاني: جمود الدستور 304

المبحث الثالث: تحول الدستور المؤقت إلى دستور دائم 307

الفصل الثالث
الشكل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة 311

المبحث الأول: مظاهر الوحدة في دولة الاتحاد 312

أولاً: في المجال الخارجي 312

ثانياً: في المجال الداخلي 315

المبحث الثاني: مظاهر استقلال الإمارات الأعضاء في دولة الاتحاد .. 321

أولاً: في المجال الخارجي 321

ثانياً: في المجال الداخلي 322

الباب الثاني
التنظيم الدستوري للسلطات العامة 327

الفصل الأول
المجلس الأعلى للاتحاد 331

المبحث الأول: تشكيل المجلس الأعلى للاتحاد 331

المبحث الثاني: اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد 334

المطلب الأول: الاختصاصات التنفيذية للمجلس الأعلى للاتحاد... 334

الفرع الأول: الاختصاصات التنفيذية للمجلس الأعلى في الظروف العادية 335

الفرع الثاني: الاختصاصات التنفيذية للمجلس الأعلى
للاتحاد في الظروف الغير عادية 338
المطلب الثاني: الاختصاصات التشريعية للمجلس الأعلى
للاتحاد 341
الفرع الأول: حالة عدم انعقاد المجلس الوطني الاتحادي..... 342
الفرع الثاني: حالة عدم انعقاد المجلس الأعلى للاتحاد..... 342

الفصل الثاني 345

رئيس الاتحاد ونائبه

المبحث الأول: اختيار الرئيس ونائبه 345
المبحث الثاني: اختصاصات رئيس الاتحاد ونائبه 346
المطلب الأول: الاختصاصات التنفيذية لرئيس الاتحاد 347
المطلب الثاني: الاختصاصات التشريعية لرئيس الاتحاد 350

الفصل الثالث 353

مجلس وزراء الاتحاد

المبحث الأول: تشكيل الوزارة وأحكامها العامة 353
المبحث الثاني: اختصاصات مجلس الوزراء 360
المطلب الأول: الاختصاصات التنفيذية لمجلس الوزراء 361
المطلب الثاني: الاختصاصات التشريعية لمجلس الوزراء 362

الفصل الرابع 369

المجلس الوطني الاتحادي

المبحث الأول: تكوين المجلس الوطني الاتحادي 370
المطلب الأول: شروط العضوية 371
المطلب الثاني: مدة العضوية 372
المطلب الثالث: حصانة أعضاء المجلس 373
المبحث الثاني: نظام العمل في المجلس الوطني الاتحادي 375
المبحث الثالث: اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي 377
المطلب الأول: الاختصاصات التشريعية 377
المطلب الثاني: الاختصاصات السياسية 379
المطلب الثالث: الاختصاصات المالية 384

الفصل الخامس 389

القضاء الاتحادي

المبحث الأول: المحاكم الاتحادية الابتدائية 390

المبحث الثاني: المحاكم الاتحادية الإستئنافية 392

المبحث الثالث: المحكمة الاتحادية العليا 394

الباب الثالث 401

التنظيم الدستوري للحقوق والحريات

الفصل الأول 403

الحقوق الفردية

المبحث الأول: الحقوق المدنية 404

المبحث الثاني: الحقوق السياسية 408

المبحث الثالث: الحقوق الاجتماعية 410

المبحث الرابع: الحقوق الاقتصادية 413

الفصل الثاني 417

الحريات العامة

المبحث الأول: حرية الرأي والتعبير 418

المبحث الثاني: حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية 419

المبحث الثالث: حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات 420

المبحث الرابع: حرية الصحافة 421

قائمة المراجع 423